بيان الوضع وعلاقته بالدال والمدلول في كتاب (أصول علم الأصول) للسيّد محمّد صادق الصدر (قدس) ت 1419هـ

د. علي صادق جعفر هاشم
المديرية العامة لتربية ميسان

الملخص:

إنَّ بيان العلاقة بين الدال (اللفظ)، والمدلول (المعنى) من أهم مسائل الدلالة، فهي متجذرة في العرف البشري عامة، ولا يكاد يوجد تفكير بشري تطرق إلى قضية اللغة إلَّا وقد أثار مشكلة أصلِ النشأة في اللغة حتى إنَّ الخوض في هذه المشكلة قد مثَّل القاسم المشترك بين مختلف مدارس التفكير النظري عبر تسلسلها التاريخي، وهو في الوقت نفسه قاسم مشترك بين مجالات هذا التفكير نفسه؛ إذ تجاذبه كلٌّ من الفلاسفة، والفقهاء، وعلماء الأصول، وغيرهم، وهيمنت على أذهانهم، فتناولوها على اختلاف فنونهم، وعلومهم بالبحث، ولاسيما علماء الأصول؛ لذا عدت نظرية الوضع اللغوي قمة الدراسات الدلالية عند الأصوليين، فقد بحثوا في الواضع والموضوع والموضوع له، وكيفية تحديد الطرق التي يعرّف بها الوضع، وكذلك بحثوا في سبب الوضع، أهميته وصلته بالقضايا اللغوية الدلالية الأخرى، مثل الحقيقة والمجاز، والترادف، والاشتراك اللفظي، من هنا جاء موضوع البحث (بيان الوضع وعلاقة الدال بالمدلول في كتاب أصول علم الأصول)، وهذا الكتاب للسيد الشهيد محمد صادق الصدر (قدس سره

الشريف)، لذا بحثت في هذا الموضوع؛ لبيان مفهوم الوضع، وبيان العلاقة بين الدال والمدلول، ومعرفة رأي السيد الشهيد الصدر في ذلك.
الكلمات المفتاحية: الوضع- الدال- المدلول- اللفظ- المعنى.

Abstract
The clarification of the relationship between the signifier (the word) and the signified (the meaning) is one of the most important issues of semantics، as it is rooted in human custom in general، and there is hardly any human thought that has touched upon the issue of language without raising the problem of the origin of the emergence of language، so that delving into this problem has represented the common denominator between the various schools of theoretical thought throughout their historical sequence، and at the same time it is a common denominator between the fields of this same thought; as it has been attracted by philosophers، jurists، scholars of the principles of jurisprudence، and others، and it has dominated their minds، so they have addressed it in their various arts and sciences with research، especially scholars of the principles of jurisprudence; Therefore، I considered the theory of linguistic position to be the pinnacle of semantic studies among the fundamentalists. They researched the positioner، the subject and the object، and how to determine the ways in which position is defined. They also researched the reason for position، its importance and its connection to other linguistic semantic issues، such as truth، metaphor، synonymy and verbal ambiguity. From here came the topic of research (Explaining position and the relationship between the signifier and the signified in the book “Principles of the Science of Principles”). This book is by the martyred Sayyid Muhammad Sadiq al-Sadr (may God sanctify his noble secret). Therefore، I researched this topic to explain the concept of position، explain the relationship between the signifier and the

signified، and know the opinion of the martyred Sayyid al-Sadr on this.book assets aware of assets).
Keywords: situation - signifier - signified - word - meaning.

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد (صلى الله عليه وآله الطيبين الطاهرين)

أما بعد

فإنَّ تفسير العلاقة بين اللفظ (الدال)، والمعنى (المدلول) من أهم مسائل الدلالة، والبحث في هذه القضية متجذر في العرف البشري عامة، ولا يكاد يوجد تفكير بشري تطرق إلى قضية اللغة إلَّا وقد أثار مشكلة أصلِ النشأة في اللغة حتى أنَّ الخوض في هذه المشكلة قد مثل القاسم المشترك بين مختلف مدارس التفكير النظري عبر تسلسلها التاريخي، وهو في الوقت نفسه قاسم مشترك بين مجالات هذا التفكير نفسه؛ إذ تجاذبه كلُّ من الفلاسفة، والفقهاء، وعلماء الأصول، وغيرهم، وهيمنت على أذهانهم، فتناولوها على اختلاف فنونهم، وعلومهم بالبحث، ولاسيما علماء الأصول؛ لذا عدت نظرية الوضع اللغوي قمة الدراسات الدلالية عند الأصوليين، وعلى هذا الأساس بنوا فكرتهم في الألفاظ والمعاني، وأن اللفظ في التصور الأصولي دليل الفكر، وهو خاضع للتطور، والتغير المستمر (عبد الغفار، 1981م، صفحة 141) ومن هنا كانت عنايتهم بتحديد دلالات الألفاظ فائقة، فقد بحثوا في الواضع والموضوع والموضوع له، وكيفية تحديد الطرق التي يعرّف بها الوضع، وكذلك بحثوا في سبب الوضع، أهميته وصلته بالقضايا اللغوية الدلالية الأخرى، مثل الحقيقة والمجاز، والترادف، والاشتراك اللفظي، لذا جاء موضوع البحث (بيان الوضع وعلاقة الدال بالمدلول في كتاب أصول علم الأصول)، وهذا الكتاب للسيد الشهيد محمد صادق الصدر (قدس سره الشريف). وعلى ذلك سأتطرق إلى تعريف الوضع لغة واصطلاحاً، والوضع

عند اللغويين والأصوليين، وبالخصوص عند السيد الصدر (قدس) وأهم النظريات التي فسرت الوضع.

الوضع لغة واصطلاحاً:

الوضع في اللغة هو ((ضد الرفع، ووضعه يَضَعه وضعاً وموضوعاً... ووضع الشيء وضعاً اختلقهُ، وتواضع القوم على شيء اتفقوا عليه، وواضعته في الأمر إذا وافقته فيه على شيء) (ابن منظور، 2009، الصفحات 8/471-472). ويبدو أن الوضع عبارة عن مشاركة، واتفاق بين شخصين أو أكثر على أمر ما، ولا تتحقق عملية الوضع من طرف واحد فقط.

أما في الاصطلاح فإنَّ الوضع عند علماء الأصول هو العلاقة التي تجعل اللفظ دليلاً على المعنى، وتوجب تخصيص أحدهما بالآخر، بحيث إذا أطلق اللفظ فهم المعنى (ابن جزي، 1990م)، أو هو ((عبارة عن نحو إضافة، واختصاص خاص توجب قالبيّة اللفظ للمعنى، وفنائه فيه فناء المرآة في المرئي، بحيث يصير اللفظ مغفولاً عنه، وبإلقائه كان المعنى هو المُلقّى بلا توسيط أمر في البين) (العراقي، 2011م، صفحة 25/1)، بمعنى أن اللفظ لا يختص بمعناه إلّا إذا كان اللفظ قالباً للمعنى، وإنَّ المعنى قد فني في اللفظ فلا يمكن أنَّ يلاحظ أحدهما مستقلاً عن الآخر، كما لو أنَّ شخصاً كان ينظر إلى نفسه في المرآة فإنه لا ينظر إلى المرآة بل ينظر إلى صورته في المرآة.

وقد عرَّف السيد محمد الصدر (قدس) الوضع بأنَّه ((الاقتران الجعلي الدلالي الكامل) (الصدر، 2012م، صفحة 179)، وأن المقصود بالاقتران في التعريف هو من باب تداعي المعنى الذهني بين اللفظ والمعنى، وقانون تداعي المعاني مسجَّل في المنطق وعلم النفس وثابت بالتجربة، ومن موارد هذا القانون أنَّ الذهن إذا تذكر العلَّة تذكَّر المعلول، وإذا تذكَّر الضدَّ تذكّر ضدَّه، وإذا تذكَّر المثيل تذكَّر مثيله، فالذي يحصل في هذا الاقتران هو أنَّه إذا تذكَّر اللفظ تذكَّر المعنى، وبذلك يحصل التفاهم ما بين المتكلم والسامع؛ لأنَّ المتكلم يذكَّر السامع باللفظ،

فيتذكَّر السامع المعنى، ويعلم أنَّ هذا التذكير هو مقصود المتكلم، فينتقل ذهنه إلى المعنى بواسطة اللفظ فيحصل الفهم، وإنَّ هذا الاقتران الذهني الجعلي ناشئ في الحقيقة من جعل الواضع وقرنه الاعتباري الجعلي بين اللفظ والمعنى (الصدر، 2012م، الصفحات 179-180).

وقد سبقه إلى ذلك المحقق ضياء الدين العراقي؛ إذ يرى أنَّ الوضع لا يتحقق بمجرد الجعل والاختصاص، بل يجب أن تكون العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة راسخة قوية، ومن دون حاجة إلى قرينة لفظية، أو حالية تبيّن المقصود منه، وأنه بمجرد ((إلقاء اللفظ لا يكون في الذهن إلّا انتقال واحد إلى المعنى، بلا التفات إلى شخص اللفظ الملقى، بنحو كأن المعنى بنفسه قد ألقي، بلا توسيط لفظ، كما هو الشأن في الكتابة أيضاً، فإن الناظر فيها بمقتضى الارتكاز لا يرى إلّا نفس المعنى، بلا التفاته في هذا النظر إلى حيث نقوش الكتابة تفصيلاً... وأنه لا يكون الوجه في ذلك إلّا جهة شدة العلاقة، والارتباط بينهما، التي أوجبت قالبية اللفظ للمعنى، وفنائه فيه) (العراقي، 2011م، صفحة 25/1).

وبسبب شدة العلاقة والارتباط بين اللفظ والمعنى قد ينتقل إلى المعنى ما للّفظ من تعقيد مع أن المعنى لا يكون فيه تعقيد، وإنما التعقيد للّفظ، كما أنه قد ينتقل إلى اللفظ ما للمعنى من الحسن والقبح، فيرى اللفظ قبيحاً وإن كان حسناً، أو حسناً وإن كان قبيحاً، مع أن اللفظ لا يكون فيه حسن، ولا قبح، وإنّما الحسن، والقبح للمعنى لا غير (العراقي، 2011م، الصفحات 25/1-26).

وأمَّا قيد كونه اقتراناً دلاليّاً؛ فيرى السيد محمد الصدر (قدس) أنَّ هذا القيد وضع لإخراج الاقتران غير الدلالي بطبعه، كالاقتران بين العلة والمعلول، وكذلك تخرج الاقترانات الجعلّية غير الدلالية، كالعقود والإيقاعات؛ لأنَّ الاقترانات غير الدلالية قد تكون تكوينية كالعلة والمعلول، وقد تكون جعلية كالعقود والإيقاعات مع نتائجها، وكذلك المقدَّمة التشريعيَّة، فكلّ ذلك يكون خارجاً عن التعريف إذا قلنا: الاقتران الجعلي الدلالي، وتخرج عنه كذلك الاقترانات الدلالية غير الجعلّية، كالأمور التكوينية، كدلالة الدخان على النار، أو المطر على وجود

السحاب، أو الصيحة على وجود الألم؛ فإنَّها ليست دلالات جعلّية، ولابد من ذكر قيد الكامل في التعريف؛ لأنَّ الاقتران الدلالي الجعلي قد يكون كاملاً كما في الاستعمالات الحقيقيّة، وقد يكون اقتراناً ناقصاً كما في الاستعمالات المجازية.

وإنَّما يُحسّ بهذا الكمال والنقصان وجداناً في داخل النفس، وبمقداره يحصل التمييز بين الحقيقة والمجاز، ونستفيد من هذا القيد غالباً في طرف المعلول، وهو السامع، لا في طرف العلّة، وهو الواضع؛ لأنَّنا إن أحرزنا العلّة- وهو الجعل الوضعي- كفى في حمل اللفظ على المعنى الحقيقي، إلَّا أنَّ الأغلب ليس كذلك، كما في وضع الله سبحانه وتعالى، وكذلك وضع المجتمع؛ إذ يبقى السامع شاكّاً في أنَّه متى تبلغ العلقة والاقتران بين اللفظ والمعنى درجة الكمال الوضعي، أو خرج اللفظ من المجاز الشايع إلى الحقيقة أم لا؟ فمتى حكم الوجدان بالاقتران الكامل، كان ذلك علاقة الوضع (الصدر، 2012م، الصفحات 181-182).

حقيقة الوضع (علاقة اللفظ بالمعنى):

إنَّ البحث في أصل اللغة، ومنشأ الدلالة بين اللفظ والمعنى من مهمات مسألة دلالة الألفاظ، وهي من القضايا التي تناولها - بالبحث- العلماء قديماً، وحديثاً؛ لأنَّ ((الوضع يمثل المعيار الدلالي الأوّل؛ لتحديد معاني الألفاظ سواء من حيث دلالة الصيغة الوضعية لها، أم من حيث الاستعمال بدلالتها الحقيقية، أم خروجها إلى المجاز، وكذلك في تحديد معانيها ضمن السياق، والتركيب الذي ترد فيه، بما ينسجم وقرائن السياق؛ إذ يوفر الوضع له دقة في تحليل النص القرآني بالرجوع إلى أصوله اللغوية، وهو ما تتطلبه طبيعة هذه النصوص من الدقة) (الخفاجي، 2001م، الصفحات 12-13).

إنَّ أقدم من بحث هذه المسألة الهنود، وهذا ما أكده د.أحمد مختار بقوله: ((جذب هذا الموضوع اهتمام الهنود، ربما قبل أن يجذب اهتمام اليونانيين)

(مختار عمر، 2006م، صفحة 18)، فقد بحث فلاسفة الهنود علاقة اللفظ بالمعنى بحثاً فلسفياً، وخرجوا بنتائج مثّلت أوّل نظريات نشأة اللغة، فقد ذهب بعضهم إلى القول بالعلاقة الذاتية ورفض فكرة التباين بين اللفظ والمعنى، وإنَّ كل شيء يتصوّر مقترناً بالوحدات الكلامية الدالة عليه، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وعلى هذا عد الكلمة الواحدة عنصراً من العناصر المكونة للشيء، كما نعدّ الطين السبب المادي أو الرئيس لكل المواد الترابية، وبعضهم صرح بأن العلاقة بين اللفظ ومعناه علاقة طبيعية أيُّ قديمة فطرية، وهم يرون أن نشأة اللغة على أساس من محاكاة الأصوات الموجودة في الطبيعة، وذهب بعضهم إلى القول بوجود علاقة ضرورية لزومية بين اللفظ والمعنى شبيهة بالعلاقة بين النار والدخان، وهناك فريق منهم يرى أن العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة إلهية توقيفية، أيُّ الصلة بين اللفظ والمعنى علاقة حادثة طبقاً لإرادة إلهية (مختار عمر، 2006م، الصفحات 18-19).

ويبدو أن الفلاسفة الهنود قد حددوا العلاقة بين اللفظ والمعنى في أربعة آراء، وهي إما ذاتية، أو فطرية طبيعية، أو علاقة لزومية، أو إلهية توقيفية، أما فلاسفة اليونان فقد بحثوا مسألة العلاقة بين اللفظ والمعنى، وكان سقّراط يرى - فيما نقله عنه تلميذه أفلاطون في محاورته أن العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة ذاتية، وصلة طبيعية، لا تختلف عن الصلات الطبيعية الأخرى القائمة بين الأسباب، ومسبباتها، والعلل ومعلولاتها، كالصلة بين النار والاحتراق، والخصب والنماء، وككل تلك القوانين الكونية، إذ ربطوا بين الألفاظ، وبين مدلولاتها ربطاً وثيقاً، وجعلوها سبباً طبيعياً للفهم، والإدراك فلا تؤدى الدلالة إلّا به، ولا تخطر الصورة في الذهن إلّا حين النطق بلفظ معين، ومن أجل هذا أطلق هؤلاء المفكرون على الصلة بين اللفظ ومدلوله، تسمية الصلة الطبيعية، أو الصلة الذاتية، وذهبت طائفة أخرى من فلاسفة اليونان إلى أن الصلة بين اللفظ والمعنى اصطلاحية عرفية تواضع عليها الناس، وتزعم أرسطو هذا الفريق وقد وضح آراءه عن اللغة وظواهرها في مقالات تحت عنوان (الشعر والخطابة)، وبيّن فيه أن الصلة بين

اللفظ ومعناه اصطلاحية عُرفية (أنيس، دلالة الألفاظ، 2004م، الصفحات 47-48).

نظريات الوضع عند علماء اللغة القدماء:

وانتقل الخلاف بين سقراط وأرسطو في هذه المسألة مع الترجمات العالمية للفلسفة الإغريقية إلى الفلسفات الأخرى، فدخل مجال الفلسفة الإسلامية، وكان من فلاسفة المسلمين متكلمو المعتزلة، وعلى رأسهم عباد بن سليمان الصيمري (ت235ه)، أقدم من تعامل معها، وعن طريق المعتزلة انتقلت المسألة إلى الدراسات اللغوية العربية، ودخلت عالم البحوث الأصولية الإسلامية، واستقبلها الفقهاء المسلمون بالتحليل، والنقد، والإضافة، والحذف (الفضليّ، 2007م، صفحة 27/2)، وإنَّ علماء اللغة العرب بحثوا موضوع نشأة اللغة، وتوصّلوا إلى مجموعة من الآراء والنظريات التي فسرت ماهية العلاقة بين اللفظ والمعنى، وقد استقر البحث على ثلاثة آراء هي:

1- القول بالتوقيف: يرى أصحاب هذا الرأي أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة إلهية توقيفية، تعود إلى الإرادة الإلهية التي وضعت لكل مسمى اسماً معيناً، أيُّ إنَّ الصلة بين اللفظ والمعنى تحققت بإرادة إلهية، ولا دخل للإنسان في وجودها، وإنَّ الله سبحانه هو الذي ألقى في روع الإنسان الألفاظ للدلالة على المعاني، وهذا ما ذهب إليه ابن جني (ت392ه) قائلاً: ((فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه، وانقياده، وبعد مراميه، وآماده، صحّة ما وفِّقوا لتقديمه منه، ولطف من أُسعدوا به، وفُرِق لهم عنه، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله جل وعزّ، فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفاً من الله سبحانه، وأنها وحيٌ) (ابن جني، 2010م، الصفحات 76/1-77)، فهم يرون أنَّ ((العلاقة بين الدال والمدلول متأتية من قوة

خارجة عنهما، وقد تمت بموجب الوحي، والإلهام، وهي ليست طبيعية، أو ذاتية، ولا اصطلاحية عُرفية) (كاظم، 2004م، صفحة 83).

وقد استحسن ابن فارس (ت395ه)؛ هذا الرأي قائلاً: ((إن لغة العرب توقيف، ودليل ذلك قوله جلَّ ثناؤه: وَعَلَّمَ آَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)سورة البقرة: 31)، فكان ابن عبّاس يقول: علَّمه الأسماء كلَّها وهي هذه التي يتعارفُها الناس من دابة، وأرض، وسهل، وجبل، وحمار، وأشباه ذلك من الاسم وغيرها، وروى خُصيف عن مُجاهد قال: علمه اسم كل شيء: وقال غيرهما: إنَّما علَّمه أسماء الملائكة، وقال آخرون: علمه أسماء ذريته أجمعين) (ابن فارس، 1993م، صفحة 36).

2- القول بالمناسبة الطبيعية: يرى أصحاب هذا الرأي أنَّ العلاقة التي تحصل بين الدال والمدلول هي نتيجة محاكاة الطبيعة؛ إذ أثرت أصوات الطبيعة في الإنسان، وأثارت انتباهه، فوضع ألفاظاً تحاكي تلك الأصوات وتدلّ عليها (حمادي، 2010م، صفحة 16)، وأنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) هو أول من أشار إلى نظرية المناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول، والتي أصبحت تعرف بـ(نظرية محاكاة الطبيعة)؛ إذ قال: ((صرّ الجندب صريراً، وصرصر الأخطب صرصرة، وكل صوتٍ شبه ذلك فهو صرير إذا امتدَّ، فإذا كان فيه تخفيف، وترجيع في إعادةٍ ضوعف كقولك: صرصر الأخطب صرصرة) (الفراهيدي، 2004م، الصفحات 7/81-82)، فالصوت الذي يحدثه الجندب ممدوداً، ولا يوجد فيه تقطيع، اُستعمل له لفظة (صر) بمد الراء، وأما صوت الأخطب (البازي) فيحدث فيه تقطيعاً، وترجيعاً، لذلك استعمل له لفظة (صرصرة)، حيث وضع اللفظ محاكياً الصوت الطبيعي.

وقد استحسن ابن جني هذا الرأي فقال: ((وذهب بعضهم إلى أنَّ أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدويّ الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي ونحو ذلك. ثمّ ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل) (ابن جني، 2010م، صفحة 1/76).

3- القول بالاصطلاح والمواضعة: يرى أصحاب هذا الرأي أن العلاقة الحاصلة بين الدال والمدلول علاقة قائمة على المواضعة والاصطلاح بين أفراد المجموعة اللغوية، ولا دخل لهذه الرموز اللغوية بمعانيها؛ لأنَّ هذه الرموز اللغوية ((لا صلة بينها وبين مدلولها بشكل مادي أو لازم طبيعي، وأنما تقوم على أساس العرف اللغوي، والاجتماعي) (الداية، 2004م، صفحة 18)، أي إن واضع الألفاظ لمعانيها شخص ما، ويتبعه الآخر فرد أو جماعة حتى يتم الاصطلاح، ولا توجد بين الألفاظ والمعاني أي علاقة ذاتية، أو طبيعية.

وقد رفض ابن جني نظرية التوقيف قائلاً: ((كما وقع لأصحابنا ولنا، وتنبهوا وتنبهنا، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قَبلنا - وإن بعد مداه عنا- من كان ألطف منا أذهاناً، وأسرع خواطر، وأجرأ جناناً) (ابن جني، 2010م، صفحة 77/1)، فهو يرى أن أكثر أهل العلم والمعرفة يرون أن أصل اللغة أنَّما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف، وقد فسر قوله تعالى: (وَعَلَّمَ آَدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) سورة البقرة: 31) بما يوافق الوضع اللغوي إذ أوله على أنَّ الله أقدر آدم على أن واضع عليها (ابن جني، 2010م، صفحة 72/1)، وذكر عبد القاهر الجرجاني (ت471 أو 474ه) في هذا المجال عبارة دقيقة، إذ قال: ((إن نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمُها بمقتضىً عن معنى، ولا الناظمُ لها بمُقْتَفٍ في ذلك رسْماً من العقل اقتضى أن يتحرَّى في نظمه لها ما تحرَّاهُ، فلو أنَّ واضعَ اللغة كان قد قال: (رَبضَ) مكان (ضرب)، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد) (الجرجانيّ، 1992م، صفحة 49)، وقد أخذ أكثر اللغويين بنظرية الاصطلاح، والمواضعة (مفهوم اعتباطية الدلالة).

فابن جني لا يقطع في ذهابه إلى أي رأي من هذه الآراء، وهو في عرضه لهذه الآراء متردد في الأخذ بها، إذ قال: ((أني على تقادم الوقت، دائم التنقير، والبحث عن هذا الموضوع، فأجد الدواعي، والخوالِج قويّة التجاذب لي، مختلفة جهات التغول على فكري، وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغات الشريفة، الكريمة

اللطيفة، وجدتُ فيها من الحكمة والدَّقة، والإرهاف، والرّقة، ما يملك عليّ جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غَلْوة السحر) (ابن جني، 2010م، صفحة 76/1)، وقال في بيان هذا التردد والحيرة في أصل الوضع: ((فأقف بين تين الخَلْتين حسيراً، وأكثرهما فأنكفئ مكثوراً، وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلّق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها عن صاحبتها، قلنا به، وبالله التوفيق) (ابن جني، 2010م، صفحة 77/1).

نلاحظ أنَّ قدماء اللغويين لم يتفقوا على رأي معين في نشأة اللغة، وكل ما قالوه قابل للنقاش العلمي.

الوضع عند علماء اللغة المحدثين:

أما علماء اللغة المحدثون فقد بحثوا مسألة نشأة اللغة، وأول من تعرض لها همبلت الذي ذهب في المسألة مذهب سقراط؛ إذ يرى أنَّ علاقة اللفظ بالمعنى علاقة ذاتية وصلة طبيعية (أنيس، دلالة الألفاظ، 2004م، صفحة 51).

أما دي سوسير فيرى أن الكلمة علامة للمعنى، وهذا يتم عن طريق العلاقة المتبادلة بين اللفظ (الصورة السمعية) والمعنى (الفكرة)؛ إذ يراها علاقة اعتباطية ليس لها صلة طبيعية بالمدلول، ولا تخضع لمنطق أو نظام مطرد (دي سوسير، علم اللغة العام، 1988م، الصفحات 84-89)، أي إن ((الرابط الذي يجمع بين الدّال والمدلول رابط اعتباطي، أو بعبارة أخرى...، إنَّ الدليل اللغوي اعتباطي) (دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، 1985م، الصفحات 111-112)، وقد سلم سابير تسليماً كاملاً بآراء دي سوسير، إذ يقول: ((إن الكلمات التي تبدو تقليداً للطبيعة مثل... (صوت الغراب)،... (يموء، صوت القط)،... (طائرك له صيحة مثل اسمه)، ليست بأي معنى من المعاني أصواتاً طبيعية ينتجها الإنسان بصورة غريزية، أو تلقائية، إنها من خلق العقل الإنساني ومن تخيله كأي شيء آخر في اللغة) (مجاهد، 1985م، الصفحات 224-225).

وكان يسبرسن يرى استحالة إثبات المناسبة الطبيعية بين الصوت والدلالة في كل الكلمات، وفي كل اللغات في جميع الأوقات، ولكنه لا ينكر هذه العلاقة دائماً؛ إذ يراها متمثلة في بعض الأصوات التي ترمز لمعناها (مجاهد، 1985م، صفحة 226).

أما فندريس فيرى أن ((من الحمق أن نحكم بوجود علاقة ضرورية بين الحرفين (ف ل)... مجتمعين، وبين فكرة السيلان؛ إذ إنَّ الكلمات (...مجرى)، و(...جدول)، و(...سيل) التي تعبر أيضاً عن فكرة السيلان بقدر ما تعبر عنها كلمة (...نهر)، لا تحتوي على مثل هذين الصوتين، وأن كلمة (...زهرة) التي لا تكاد تتكوّن إلّا من هذين الحرفين أيضاً لا توقظ في الذهن إطلاقاً فكرة السيلان) (دي سوسير، علم اللغة العام، 1988م، صفحة 236)، لكنه لا يستطيع التغاضي عن الكلمات التي تكون فيها العلاقة واضحة بين أصواتها إذ قال: ((ولكن من الحق أن كلمة (...نهر) معبرة؛ لأن الأصوات التي تكوّنها صالحة تمام الصلاحية لإثارة الصورة التي تمثّلها، فالواقع أن هناك بين الأصوات، ومركبات الأصوات فروقاً في القدرة التعبيرية، وهذا هو سر الكلمات التي تعبّر بأصواتها عن معناها) (دي سوسير، علم اللغة العام، 1988م، صفحة 236).

وكان ريتشاردز وأوجدن أصحاب النظريّة (الإشاريّة) التي تعالج قضية نشأة اللغة في كتابهما (معنى المعنى)، قد مثلا هذه النظريّة بمثلّث، أطلقا عليه (المثلّث الدلاليّ)، الذي تضمّن العلاقة بين الدالّ والمدلول والرابط بينهما، ومفادها أنّ الدلالة تتكوّن من ثلاثة أركان هي (مختار عمر، 2006م، صفحة 54):

1- الرمز: وهو الكلمة المنطوقة المتكوّنة من أصوات المرتبة ترتيباً معيناً.

2- الفكرة: وهي المحتوى العقليّ الذي يحصل في ذهن السامع، وتقابل الشعور أو المدلول.

3- الشيء الخارجيّ: وهو كل ما يدرك بالحواسّ، ويطلق عليه المشار إليه.

وفيما يأتي مخطّط توضيحيّ لفكرة المثلّث الدلاليّ:

الفكرة (المدلول)

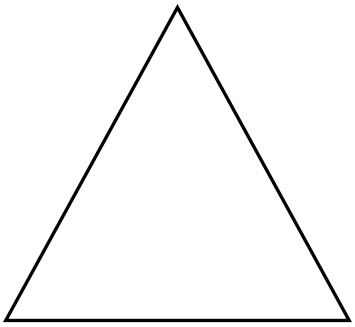

الشيء الخارجيّ (المدلول عليه) الرمز (الدالّ)

إنَّ أساس هذه المفاهيم الفكرة، أو الصورة الذهنيّة؛ ((لأنّها ترتبط بعلاقات ذهنيّة مع كلّ من الكلمة (الرمز) والشيء الخارجي، فيمكن أن تثير الفكرة الكلمة أو الرمز، والرمز يمكن أن يثيرها، والفكرة يمكنها إثارة الشيء الخارجيّ، والأخير يمكن أن يثير الفكرة) (فاهم خضير، 2010م، صفحة 27)، وهذا يكشف عن ((وجود علاقة قويّة ومترابطة بين الرمز، والفكرة من جهة، والشيء الخارجيّ من جهة أخرى، أمّا (الرمز) فلا يمكن أن يثير الشيء الخارجيّ، وهذا الأخير لا يمكنه إثارة الرمز أيضاً، أي إنّ علاقة الارتباط بينهما غير مباشرة (ارتباط سلب)، وعن طريق الفكرة يتمّ الارتباط بين الرمز، والشيء الخارجيّ، أي بين اللغة والعالم الخارجيّ) (فاهم خضير، 2010م، صفحة 27)، وإنَّ جذور هذا المثلث الدلاليّ تعود إلى العلماء العرب القدماء؛ إذ بحثوا في كيفية حدوث الكلام وفهمه، وهذا ما قد أثبتته الدراسات اللغوية الحديثة (العبّود، 2007م، صفحة 75)، ويبدو هذا واضحاً عند الرواقيين الذين ((رسموا منهجاً يتضح من خلاله المكونات الدلالية في الحديث الكلامي، وهو بلا شك المنهج ذاته الذي انطلقت منه فكرة المثلث الدلالي في الدراسات اللسانية الحديثة) (العوّاديّ، 2003م، صفحة 106).

أما علماء اللغة العرب فيرى بعضهم أنَّ هناك صلة وثيقة بين الصوت والمعنى، وأنَّ الحروف في العربية مناسبة لمعناها، فالكلمات العربية تتركب من هذه الحروف التي تعد المادة الصوتية التي يمكن حل أجزائها إلى مجموعة من الدوالّ المعبرة، فكل حرف منها يستقل ببيان معنى خاص في اتركيب مادام يستقل بإحداث صوت معين، ولكل حرف ظل وإشعاع في الكلام، وإنَّ كان لكل حرف صدى وإيقاع في النفوس، فالحرف الواحد يوحي بمعناه عن طريق صوته، وهذه القيمة التعبيرية للصوت البسيط وهو حرف واحد، كالقيمة التعبيرية للصوت وهو مركب من أكثر من حرف (الصالح، 2007م، الصفحات 142-143).

يرى د.محمد المبارك أن ((ثمة أمثلة كثيرة في العربية تدل على التناسب الصوتي والتقابل الموسيقي في تركيب الكلمات... تدل على ما في اللغة العربية من الخصائص الموسيقية في تركيب كلماتها، وعلى ما بينها وبين الطبيعة من تقابل صوتي، وتوافق في الجرس) (المبارك، 2005م، صفحة 261)، والحرف أن لم يدل بصوته على المعنى، فهو يوحي به على الأقل، إذ يقول: ((ونستطيع أن نقول في غير تردد أن للحرف في اللغة العربية إيحاء خاصاً، فهو أن لم يكن يدل دلالة قاطعة على المعنى يدل دلالة اتجاه وإيحاء، ويثير في النفس جوّاً يهيئ لقبول المعنى، ويوجه إليه ويوحي به) (المبارك، 2005م، صفحة 261)، ويقف بعضهم على نقيض هذا الرأي، وذلك لتأثرهم بالفكر اللغوي الغربي الحديث، منهم د.إبراهيم أنيس الذي يرى أن ((الذين ينكرون الصلة بين الأصوات والمدلولات، هم أقرب الفريقين إلى فهم الطبيعة اللغوية، فهم الذين يجردون الظواهر اللغوية من كل غموض، ولا يرون فيها أموراً سحرية فوق المدارك والأذهان) (أنيس، من أسرار اللغة، 2004م، صفحة 123)، ويرى أن الغلبة مع لأولئك المعارضين لمبدأ الربط بين الأصوات ومدلولاتها، وتكاد أدلتهم تنحصر في أمور ثلاثة:

1- إن الكلمة الواحدة في اللغة الواحدة قد تعبّر عن معانٍ عدة، وهو ما يعرف بالمشترك اللفظي.
2- إنَّ المعنى الواحد قد يعبّر عنه بأكثر من كلمة واحدة، وهو ما يعرف بالترادف.
3- ظاهرت التطور اللغوي لأنَّ الأصوات والمعاني تخضع للتطور المستمر، فقد تتطوّر الأصوات وتبقى المعاني سائدة، كما قد تتغير المعاني وتظل الأصوات على حالها (أنيس، من أسرار اللغة، 2004م، صفحة 123).

في حين رأى د.عبده الراجحي أنَّ الصلة بين الصوت ومدلوله، قائمة ((على التصور العقلي على الأغلب) (الراجحي، 1993م، صفحة 68)، و((أن اقتناع ابن جني بهذا الرأي، وإعجاب د. الصالح به، لا يمنع من التأكيد على (أن أهل اللغة بوجه عام)، يطبقون على رافضه، ويرون أنه ليست هناك مناسبة بين اللفظ ومدلوله، وليست هناك علاقة بين (الرمز)، والشيء الذي يرمز إليه) (الراجحي، 1993م، صفحة 68).

وذكر د.محمود فهمي حجازي أنَّ العلاقة بين اللفظ ومدلوله اصطلاحية، وليست ذاتية طبيعية، وذلك بقوله: ((إن الرموز اللغوية لا تحمل قيمة ذاتية طبيعية تربطها بمدلولها في الواقع الخارجي، فليست هناك أي علاقة بين كلمة (حصان) ومكونات جسم الحصان، والعلاقة كامنة فقط عند الجماعة الإنسانية التي اصطلحت على استخدام هذه الكلمة اسماً لذلك الحيوان، ومعنى هذا أن قيمة هذه الرموز اللغوية تقوم على العرف، أي تقوم على ذلك الاتفاق الكائن بين الأطراف التي تستخدمها في التعامل، ولذا فالرموز اللغوية وسائل اتصال في إطار الجماعة اللغوية الواحدة) (حجازي، 1998م، صفحة 11)، يبدو أنَّ علماء اللغة القدماء والمحدثين لم يتفقوا على نظرية من نظريات نشأة اللغة، وإن كانت هناك ترجيحات لبعض هذه النظريات على بعض، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة الجزم، بل كل ما طرحوه يدور في دائرة الظن، والترجيح بلا مرجح.

نظريات الوضع عند الأصوليين:

بحث علماء الأصول قضية أصل الوضع، ومنشأ العلاقة بين اللفظ والمعنى، وقد تميّز بحثهم بدقة التعبير، وعمق التفكير، وجدة الطرح، وانتهوا إلى آراء، ونظريات فسرت نوع هذه العلاقة، أهمها:

1- نظرية التوقيف: أي إنَّ جاعل الألفاظ، وواضعها لمعانيها هو الله سبحانه، وهذا قول جمهور الأئمة من الصحابة، والتابعين، وذهب أبو الحسن الأشعري (ت324ه) إلى هذا الرأي قائلاً: ((علَّمها الله تعالى بالوحي، أو بخلقِ الأصوات، أو بعلمٍ ضروري) (ابن الحاجب، 2006م، صفحة 371/1)، وبه قال ابن فورك (ت406ه)، والظاهرية، وجماعة من الفقهاء (العلّامة الحلّيّ، 1425هـ، صفحة 41/1)، وذهب إلى هذا الرأي المحقق النائيني إذ قال: ((حقيقة الوضع هو التخصيص، والجعل الإلهي) (النائينيّ، أجود التقريرات، 2002م، صفحة 12/1)، ويرى أنه ((لابد من انتهاء الوضع إليه تعالى، الذي هو على كل شيء قدير، وبه محيط، ولكن ليس وضعه تعالى للألفاظ كوضعه للأحكام على متعلقاتها، وضعاً تشريعياً... بل المراد من كونه تعالى هو الواضع، إنَّ حكمته البالغة لما اقتضت تكلم البشر بإبراز مقاصدهم بالألفاظ، فلابد من انتهاء كشف الألفاظ لمعانيها إليه تعالى شأنه بوجه، أما بوحي منه إلى نبي من أنبيائه، أو بإلهام منه إلى البشر، أو بإبداع ذلك في طباعهم، بحيث صاروا يتكلمون، ويبرزون المقاصد بالألفاظ) (النائينيّ، أجود التقريرات، 2002م، صفحة 11/1)، وأنَّ الله سبحانه قد ((جعل لكل معنى لفظاً مخصوصاً، باعتبار مناسبة بينهما مجهولة عندنا) (النائينيّ، أجود التقريرات، 2002م، صفحة 11/1)، واستدل المحقق النائيني على ذلك بقوله: ((ودعوى أنَّ الوضع عبارة عن التعهد وأحداث العلقة بين اللفظ، والمعنى من شخص مثل يعرب بن قحطان، كما قيل، مما يقطع بخلافها... وعدم إمكان إحاطة البشر بذلك) (النائينيّ، فوائد الأصول، 1404هـ، الصفحات 30/1-31).

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بالآيات القرآنية، منها قوله تعالى: وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا (سورة البقرة: 31) دلَّت على أنَّ آدم لا يعلم إلَّا بتعليم الله تعالى، وقوله تعالى: وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ (سورة الروم: 22)، والمراد من الألسن اللغات، لا العضو نفسه المعروف، إذ لا اختلاف فيما بينها (العلّامة الحلّيّ، 1425هـ، الصفحات 152/1-153).

وقد اختار السيد محمد الصدر (قدس) هذا الرأي إذ قال: ((اخترنا أنَّ الله سبحانه أوجد اللغة بالإبداع التكويني) (الصدر، 2012م، صفحة 176)، وقد خالف أصحاب هذه النظرية في أن الإبداع التكويني لا يمكن ثبوته في كل قوم بل هو خاص في آدم (ع)، طبقاً لظاهر القرآن الكريم، ثُمَّ تطورت اللغات عن هذه اللغة الأولى طبقاً للقوانين الطبيعيّة (الصدر، 2012م، صفحة 176).

أما كيف يحصل الوضع الإلهي فيرى السيد محمد الصدر (قدس) أنَّه لا يلزم أن يكون الله واضعاً للغة دفعةً واحدةً، بل يمكن القول إنَّه وضعٌ تدريجي مع حاجات المجتمع للكلام، وإذا قلنا بالوضع الدفعي فهو خاص في آدم (ع) وحده دون غيره، وبما أنَّه اختصاص الوضع الإلهي في آدم (ع)، فلا يضرّ أن يكون دفعيّاً، كما يمكن أن يكون تدريجيّاً حسب حاجات آدم (ع) وأهله (الصدر، 2012م، صفحة 177).

2- نظرية العلاقة الذاتية: تبنى عباد بن سليمان الصيمري، وبعض المعتزلة رأي سقراط وزعموا أنَّ ((بين اللفظ والمعنى مناسبة ذاتية) (الأيجيّ، 2000م، صفحة 62)، بمعنى أن (بين اللفظ ومدلوله مناسبةً طبيعية حاملةً للواضع على أن يضع... وإلّا لكان تخصيص الاسم المعيّن بالمسمَّى المعيَّن ترجيحاً من غير مرجِّح) (السيوطيّ، 2011م، صفحة 48/1).

وقد رفض الفخر الرازي نظرية (عباد بن سليمان) ويرى أنَّ دلالة الألفاظ على معانيها ليست ذاتية حقيقية، والدليل على ذلك كما يرى أن هذه الدلالة تتغير بتغير الأمكنة والأزمنة، والثابت في الفلسفة أن الذاتيات لا تتغير بتغير الأحوال (الرازيّ، 1981م، صفحة 30/1).

ويرى العلامة الحلي أن جميع العلماء قد جزموا (بإبطال قول عباد، لأنّ الألفاظ لو دلت بالذات لامتنع اختلافها باختلاف الأمم في الأصقاع والأزمان، ولاهتدى كل واحد إلى كلّ وضع، وهو معلوم البطلان) (العلّامة الحلّيّ، 1425هـ، صفحة 151/1).

وقد رفض السيد محمد الصدر (قدس) هذه النظرية قائلاً: ((إنَّ هذا وإن سلّم بالنسبة إلى بعض الألفاظ فهو بكلِّ تأكيد لا يشمل الجميع، بل لا يشمل الأكثر، بل لا يتصف بمثل هذه المناسبة الذوقية إلَّا القليل من الألفاظ، وحتّى هذه الألفاظ ونحوها إنَّما تأتي مناسبتها من الاعتياد عليها وكثرة التداول لها والتركيز عليها، وليس لأمرٍ خاصٍّ باللفظ بما هو بكلِّ تأكيد) (الصدر، 2012م، صفحة 172).

ويرى السيد محمد الصدر (قدس) أنه لا ينبغي أن نغفل عن تعدد اللغات، فهل الألفاظ في كلِّ اللغات لها مناسبة ذوقية؟ أو أنَّ هذه الظاهرة منحصرة في اللغة العربية فقط، فهذا الأمر غير محتمل من عدة جهات:

أولاً: إنَّ المناسبة الذاتية إذا كان لها وجود فهو خاص بأهل اللغة ولا يعم غيرهم، مع أنَّ الأمر الذاتي لا يختلف إدراكه بين البشر.

ثانياً: يلزم من المناسبة الذاتية أن تكون ألفاظ عدة من لغات عدة، أو من كل اللغات مناسبةً مع نفس المعنى، وهو غير متحقق واقعاً.

ثالثاً: يلاحظ أهل لغة ما أنَّ ألفاظ باقي اللغات صعبة وسمجة وغير مريحةٍ، ومعناه عدم المناسبة بين ألفاظها ومعانيها، مع أنَّ الذاتي ينبغي أن يكون إدراكه متساوياً للناس (الصدر، 2012م، الصفحات 172-173).

وبما أنَّ الألفاظ علة على معانيها كما يرى أصحاب هذا النظرية فهنا يطرح سؤال، أهي على نحو العلية التامة أم على نحو المقتضي؟

وقد أجاب السيد محمد الصدر (قدس) عن هذا السؤال، أنَّها إذا كانت على نحو العلية التامة أمّا فهو احتمال ساقط لا يمكن التفوّه به، ومجرد إثارته أمر سمج، لا

يتقبله العقل، ويلزم من ذلك أن يكون اللفظ الواحد علّة لعدّة معانٍ باعتبار وضعه لها في لغاتٍ مختلفة، فيكون الشيء الواحد علّة لمعلولاتٍ متعددة، وهذا خلاف القاعدة الفلسفية المشهورة: وهي إنَّ الواحدة لا يصدر عنه إلا الواحد، أو أن يكون المعنى الواحد معلولاً لألفاظ مختلفة، إمّا باعتبار الترادف في لغةٍ واحدةٍ، أو باعتبار تعدد اللغات، وهذا أيضاً مخالف القاعدة السابقة، ومن الأدلة على بطلان هذه النظرية هو عدم التناسب بين العلة والمعلول؛ لأنَّ اللفظ والمعنى من مقولتين مختلفتين؛ لأنَّ المعنى دائماً صورة ذهنيّة، حتى لو كان المراد بها الألفاظ نفسه، في حين أنَّ اللفظ المستعمل هو من مقولة أخرى، فلا يصلح أن يكون علّة للمعنى؛ لأنَّ المعلول يجب أن يكون من نفس مقولة العلة، وهذا ثابت في الفلسفة (الصدر، 2012م، صفحة 174)، وأمّا على احتمال المقتضي، فإنَّ المقتضي هو الجزء الرئيسي والحقيقي من العلّة، أو الجزء، وهو الذي ينسب إليه حقيقة وجود المعلول، مع وجود الشرط وعدم المانع من تحقق الشرط، إذن فلابدَّ من وحدته ومناسبته مع معلوله طبقاً للقاعدة سابقة المذكورة، وهو غير متوافّر، وإنَّ أقصى ما يراد بالمقتضي هو قابليّة اللفظ للدلالة على المعنى، وهذه القابليّة ليس معناها وجود المقتضي، بل عدم المانع، وإنَّ اللفظ ليس "بشرط لا" من هذه الناحية، في حين إنَّ المقتضي يعني كونه "بشرط شيء" من جهة المعنى، وهو أمرٌ غير محتمل في أيِّ لفظ ومعنى، فالعلّيّة الاقتضائيّة منتفية قطعاً (الصدر، 2012م، صفحة 175).

3- نظرية الاصطلاح: تبنى أبو هاشم الجبائي (ت321ه) وأصحابه وجماعة من المتكلمين رأي أرسطو، وهو ((أنَّ العلاقة بين اللفظ والمعنى نشأت بسبب الوضع) (الفضليّ، 2007م، صفحة 31/2)، وهذا قد حصل ((أما من واضع واحد، أو جماعة اتفقوا على وضع هذه الألفاظ لمعانيها، ثم عرفوا غيرهم بذلك الوضع بالإشارات، والقرائن كالأطفال، والأخرس، الذين يتعلمون الوضع بسبب التكرار) (العلّامة الحلّيّ، 1425هـ، صفحة 151/1).

وقد بيّن الغزالي معنى الاصطلاح بقوله: (يجمع الله دواعي جمع من العقلاء للاشتغال بما هو مهم وحاجتهم، من تعريف الأمور الغائبة التي لا يمكن الإنسان أن يصل إليها، فيبتدئ واحد ويتبعه الآخر حتى يتم الاصطلاح، بل العاقل الواحد ربما ينقدح له وجه الحاجة، وإمكان التعريف بتأليف الحروف، فيتولى الوضع ثم يعرّف الآخرين بالإشارة، والتكرير معها للفظ مرة بعد أخرى، كما يفعل الوالدان بالولد الصغير، وكما يعرّف الآخرين ما في ضميره بالإشارة) (الغزاليّ، 2020م، صفحة 288).

ويرى المحقق ضياء الدين العراقي أنَّ علاقة اللفظ بالمعنى علاقة وضعية اصطلاحية إذ قال: ((إنَّ تمام العلاقة والارتباط بينهما كانت حاصلة بالجعل، وبوضع الواضع) (العراقي، 2011م، صفحة 23/1)، ويقصد بذلك ((استناد وضع الألفاظ في اللغات إلى الواضعين، ولو على نحو التدرّج بحسب مرور الدهور والأزمنة، بوضع كل طائفة من لدن زمان آدم (ع) إلى زماننا جملة من الألفاظ لجملة من المعاني التي دار عليها ابتلاؤهم، كما نشاهد ذلك بالعيان والوجدان من وجود كثير من المعاني والألفاظ المستحدثة في زماننا التي لا يكون لها في سالف الزمان عين ولا أثر) (العراقي، 2011م، صفحة 24/1)، وأما في كيفية ترجيح المعنى من اللفظ فقال: ((يكفي في الترجيح انسباق اللفظ إلى الذهن من بين الألفاظ عند إرادة الوضع، ولو من جهة اقتضاء استعداده للوجود في عالم الذّهن، حيث إنه موجب لتخصيصه بالمعنى الملحوظ من بين الألفاظ... والموجب لتخصيص لفظ من بين الألفاظ لمعنى من بين المعاني أنما هو قضية تقارنهما للوجود في عالم الذّهن) (العراقي، 2011م، صفحة 25/1)، أي إن حقيقة الوضع حقيقة واقعية وهي الملازمة بين اللفظ والمعنى، وهذه الملازمة ثابتة في لوح الواقع ونفس الأمر، كسائر الملازمات الواقعية كالملازمة بين الزوجية والأربعة، غير أنَّ هذه الملازمات ثابتة من الأزل، ولا تكون مسبوقة

بالعدم، بينما الملازمات اللفظية على الرغم من كونها واقعية إلّا أنها ليست بأزلية، بل هي حادثة مسبوقة بالعدم.

وإنَّ الغاية الدلالية الناتجة عن عملية الوضع أو (الفائدة المطلوبة بأصل الوضع) تتحقق على وفق مرحلتين تجريان في وقت واحد: الأولى هي استدعاؤها للمواضعة كاقتضاء للدلالة؛ إذ لولا المواضعة لا يمكن للغة أن تكون دالة، والثانية هي استحالتها إلى قانون ينظم عملية التخصيص؛ إذ إن (الفائدة المطلوبة بأصل الوضع) ستؤول إلى وسيلة اختبارية لفحص صحة الاختصاص الحاصل بين الألفاظ والمعاني في اللغة؛ إذ لا يقترن الدال بمدلوله إلّا على وفق تحقق الفائدة بأصل الوضع (الخفاجي، 2001م، الصفحات 12-13).

لقد فسرَ علماء الأصول نظرية الاصطلاح والتواضع بين اللفظ والمعنى بتفسيرات ونظريات كثيرة بيّنوا فيها حقيقتها منها:

أ- نظرية التعهد: يرى أصحاب هذه النظرية أنَّ العلاقة الوضعية قائمة على أساس قصد المتكلم تفهيم المعنى من اللفظ (الفيّاض، 1430هـ، صفحة 134/1)، وهذا ما ذهب إليه الملا علي النهاوندي (ت1322ه) بقوله: ((إنَّه عبارة عن تعهّد الواضع، والتزامه بإرادة المعنى من اللفظ، في استعمالاته للَّفظ بلا قرينة) (البجنوردي، 1427هـ، صفحة 32/1)، وتبعه في ذلك المحقق الخوئي بقولهً: ((إنَّه عبارة عن القرار، والالتزام، والتباني على النفس بأنَّه متى ما تكلَّم بلفظ خاص أراد منه معنى مخصوصاً) (الخوئيّ، 2005م، صفحة 43/1)، أي أن يقصد الواضع من استعمال اللفظ تفهيم المعنى، وأنَّ الملازمة تنشأ بين اللفظ والمعنى بالاستعمال.

ب- نظرية الاختصاص: وهي للمحقق الخراساني (الآخوند) الذي يرى ((أن الوضع هو نحو اختصاص اللفظ بالمعنى وارتباط خاص بينهما، ناشئ من تخصيصه به تارة، ومن كثرة استعماله فيه أخرى) (السبزواريّ، 1430هـ، صفحة 26/1)، أي إنَّ ((الوضع من الأمور الإنشائية المتقوّمة بالتصور، واللحاظ كسائر الإنشائيات التي لا توجد إلّا بذلك، وكان أمراً نسبياً متقوّماً باللفظ والمعنى،

فلابدّ من أن يلاحظ الواضع كلّاً من اللفظ والمعنى) (الجزائريّ، 1428هـ، الصفحات 38/1-39)، بمعنى أنَّ العلاقة الوضعية بين اللفظ والمعنى تنشأ من تخصيص الواضع وكثرة الاستعمال.

ويرى المحقق الخراساني (الآخوند) أنَّ وضع اللفظ للمعنى يحصل بالاختصاص والارتباط بينهما، وهو الوضع التعييني، وقد أدخل تحته استعمال اللفظ في غير ما وضع له من دون قرينة، إذ يقول: ((إنَّ الوضع التعييني كما يحصل بالتصريح بإنشائه كذلك يحصل باستعمال اللفظ في غير ما وضع له كما إذا وضع له، بأن يقصد الحكاية عنه والدلالة عليه بنفسه لا بقرينة) (السبزواريّ، 1430هـ، صفحة 48/1).

ت- نظرية الجعل والاعتبار الواقعي: وفسر المحقق ضياء الدين العراقي نظرية الاصطلاح بالجعل والاعتبار، الناشئ من تصور اللفظ مجرداً عن المعنى، وتصوّر المعنى من دون اللفظ، ولا توجد بينهما أي ملازمة، ثمّ جعل ما تصوّره من اللفظ على ما تصوّره من المعنى، فأوجد علاقة وملازمة ذهنية بين تصوّر اللفظ والمعنى، فكلّما حضر اللفظ في الذهن حضر المعنى فيه أيضاً، وهذه الملازمة حقيقة واقعية تتحقق بالجعل والاعتبار (العراقي، 2011م، الصفحات 25/1-26)، و((ليست تلك العلاقة والارتباط الخاص من سنخ الإضافات الخارجية التي توجب إحداث هيئة خارجية كهيئة السريرية الحاصلة من ضمَّ الأخشاب بعضها ببعض على كيفية خاصة، وكالفوقية والتحتية والتقابل ونحوها من الإضافات، والهيئات القائمة بالأمور الخارجية التي كان الخارج ظرفاً لنفسها ولوجودها، ولا من سنخ الاعتبارات التي لا يكون صقعها إلّا الذهن، كما في النسب بين الأجزاء التحليلية في المركبات العقلية في مثل الإنسان والحيوان الناطق، بل وإنما هي متوسطة بين هاتين) (العراقي، 2011م، صفحة 26/1)، ويقصد بـ(السنخ) أصل الشيء (الزَبيديّ، 1965م، صفحة 274/7)، وإما (الصقع) فهو المكان الذي يوجد فيه الشيء (الزَبيديّ، 1965م، صفحة 346/21).

ث- نظرية الاعتبار: وهي للمحقق محمد حسين الأصفهاني (ت1361ه) إذ يرى أنَّ ((الموضوع والموضوع له طبيعي اللفظ والمعنى، دون الموجود منهما؛ فإنَّ طبيعي لفظ (الماء) موضوع لطبيعي ذلك الجسم السيال، وهذا الارتباط ثابت حقيقة لم يتلفظ بلفظ (الماء)، ولم يوجد مفهومه في ذهن أحد... وإنَّ معروضه نفس الطبيعي لا بما هو موجود ذهناً كالكلية، والجزئية، والنوعية، والجنسية، ولا بما هو موجود خارجاً كالمقولات العرضية) (الأصفهاني، 1374هـ، صفحة 21/1)، فهو يرى أنَّ نظرية الاصطلاح من الأمور الاعتبارية، وقد استعمل اللفظ في معناه اللغوي، وهو وضع الشيء على الشيء، وهذا الاستعمال يتحقق تارة في أمر حقيقي خارجي، كوضع النصب على الأمكنة للدلالة على أنه رأس الفرسخ...، وأخرى يتحقق في أمر اعتباري وهو عالم الألفاظ، فيضع الواضع لفظاً ليدل على المعنى (الخوئيّ، 2005م، الصفحات 40/1-41).

4- نظرية الجمع بين التوقيف والاصطلاح: ويرى أصحاب هذه النظرية أنَّ اللغة نشأ بعضها بشكل توقيفيّ، والآخر بشكل اصطلاحيّ، وقد اختلفوا في أيّهما أسبق ((منهم من قال: ابتداء اللغات يقع بالاصطلاح، والباقي لا يمتنع أن يحصل بالتوقيف، ومنهم من عكس الأمر، وقال: القدر الضروري الذي يقع به الاصطلاح توقيفيّ، والباقي اصطلاحيّ، وهو قول الأستاذ أبي إسحاق الاسفراييني (ت 418ه)- (التميّ الرازيّ، 1997م، صفحة 182/1).

واستدل أبو إسحاق على رأيه قائلاً: ((إنَّ الاصطلاح لا يصحُّ إلّا بأن يعرِّف كل واحد منهم صاحبهُ ما في ضميره، فإن عرَّفهُ بأمر آخر اصطلاحي، لزم التسلسل؛ فثبت أنَّه لابد في أول الأمر من التوقيف، ثمَّ بعدَ ذلك لا يمتنع أن تحدث لغاتٌ كثيرةٌ بسبب الاصطلاح، بل ذلك معلوم بالضرورة، ألا ترى أنَّ النَّاس يحدثون في كل زمان ألفاظاً ما كانوا يستعملونها قبل ذلك) (التميّ الرازيّ، 1997م، صفحة 189/1).

ووافقه ابن حزم (ت456ه) في ذلك، إذ قال: ((الصحيح من ذلك أصل الكلام توقيف من الله عزَّ وجلَّ بحجة سمع وبرهان ضروري... إلا أننا لا ننكر اصطلاح

الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقفوا عليها، بها علموا ماهية الأشياء وكيفياتها وحدودها) (ابن حزم، 2005م، الصفحات 1/44-45).
وقد اختار السيد محمد الصدر (قدس) نظرية الجمع بين التوقيف والاصطلاح، ويرى أنَّ أسباب الوضع وأقسامه تختلف باختلاف السبب، وهي كلها ناجزة وصحيحة، وهي تنقسم على:
القسم الأول: الوضع التعييني الإلهي: أيُّ إنَّ الواضع الأول والحقيقي هو الله سبحانه وذلك بالنسبة إلى اللغة الأولى التي يتعذر وجودها من دونه سبحانه، سواء كان طرفها واحداً كآدم (ع)، أو متعدّداً كمجتمع.
القسم الثاني: الوضع التعيّني الاجتماعي: أيُّ أنَّ يقوم مجموعة من أفراد المجتمع بوضع بعض الألفاظ للدلالة على معانيها، وهو ما حصل بعد الوضع الإلهي وإلى العصر الحاضر، وقد ارتبطت به تعدّد اللغات وتطورها.
القسم الثالث: الوضع التعييني الشخصي، أيّ أنَّ يقوم شخص ما أو صاحب فن من الفنون بوضع بعض الألفاظ للدلالة على معانيها، كوضع أسماء الأعلام للأشخاصّ والأمكنة والمخترعات وغيرها كثير (الصدر، 2012م، صفحة 178).
فعلى الرغم من اختلاف أسباب الوضع، إلّا أنَّ ذلك لا يلازم اختلاف المسبب؛ لأنَّ ((كلَّ هذه الأسباب تنتج معلولاً واحداً بالنوع، هو الوضع... وهي وإن اختلفت بالنوع إلّا أنَّ عملها واحد، وهو ربط اللفظ بالمعنى المنتج للوضع، والعلّة إنَّما هو هذا العمل وليس العامل، وهذا العامل واحد بالنوع) (الصدر، 2012م، صفحة 178)، أيُّ إنَّ الواضعين وإن اختلفوا بالنوع، إلَّا أنَّه يصدق عليهم عنوان كلّي واحد هو (الواضع) الذي هو العلّة في الوضع.

الخاتمة

أظهرت الدراسة نتائج مهمة منتشرة في طيات البحث نذكر أهمها:
1- يبدو أن الوضع عند السيد محمد الصدر (قدس) عبارة عن الاقتران الجعلي الدلالي الكامل، وأنَّ المقصود بالاقتران فيه هو من باب تداعي المعاني الذهنية

بين اللفظ والمعنى، وهذا القانون ثابت ومسجَّل في المنطق وعلم النفس وثابت بالتجربة، فالذي يحصل في هذا الاقتران هو أنَّه إذا تذكَّر اللفظ تذكَّر المعنى، وبذلك يحصل التفاهم بين المتكلم والسامع؛ لأنَّ المتكلم يذكَّر السامع باللفظ، فيتذكَّر السامع المعنى، ويعلم أنَّ هذا التذكير هو مقصود المتكلم، فينتقل ذهنه إلى المعنى بواسطة اللفظ فيحصل الفهم، وقيد كونه اقتراناً دلاليّاً وضع لإخراج الاقتران غير الدلالي بطبعه، كالاقتران بين العلة والمعلول، وكذلك تخرج الاقترانات الجعلَّية غير الدلالية، كالعقود والإيقاعات، وقيد بالكامل؛ لأنَّ الاقتران الدلالي قد يكون كاملاً كما في الاستعمالات الحقيقيّة، وقد يكون ناقصاً كما في الاستعمالات المجازية.

2- رفضَ السيد محمد الصدر (قدس) العلاقة الذاتية في الوضع؛ إذ يرى أن تعدد اللغات خير دليل على بطلان هذه النظرية، فهل يمكن أن تكون الألفاظ في كلِّ اللغات لها مناسبة ذوقية؟ أو إنَّ هذه الظاهرة منحصرة في اللغة العربية فقط، فهذا الأمر غير محتمل من عدة جهات:

اولاً: إنَّ المناسبة الذاتية إذا كان لها وجود فهو خاص بأهل اللغة ولا يعم غيرهم.

ثانياً: يلزم من المناسبة الذاتية أن تكون عدّة ألفاظ من عدّة لغات؛ أو من كل اللغات مناسبةً مع نفس المعنى، وهو غير متحقق واقعاً.

ثالثاً: يلاحظ أهل لغة ما أنَّ ألفاظ باقي اللغات صعبة وسمجة وغير مريحةٍ، ومعناه عدم المناسبة بين ألفاظها ومعانيها، مع أنَّ الذاتي ينبغي أن يكون إدراكه متساوياً للناس.

3- اختار السيد محمد الصدر (قدس) نظرية الجمع بين التوقيف والاصطلاح، ويرى أنَّ أسباب الوضع وأقسامه تختلف باختلاف السبب، وهي كلها ناجزة وصحيحة، وهي تنقسم على:

القسم الأول: الوضع التعييني الإلهي: أيُّ إنَّ الواضع الأول والحقيقي هو الله سبحانه.

القسم الثاني: الوضع التعيّني الاجتماعي: أيُّ أنَّ يقوم مجموعة من أفراد المجتمع بوضع بعض الألفاظ للدلالة على معانيها.
القسم الثالث: الوضع التعييني الشخصي، أيّ أنَّ يقوم شخص ما أو صاحب فن من الفنون بوضع بعض الألفاظ للدلالة على معانيها.

مصادر البحث ومراجعه

ابن الحاجب، أ. ع. (2006م). مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل. (د. و. جمادو، Ed.) بيروت- لبنان: دار ابن حزم.
ابن جزي، أ.م. (1990م). تقريب الوصول إلى علم الأصول. (د. و. الجبوري، Ed.) بغداد: مطبعة الخلود.
ابن جني، أ. ع. (2010م). الخصائص. (ت.م. النجار، Ed.) بيروت- لبنان: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
ابن حزم، أ. ع. (2005م). الإحكام في أصول الأحكام. (ض. و. عثمان، Ed.) القاهرة - مصر: دار الحديث بالقاهرة.
ابن فارس، أ. (1993م). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. (ح. و. الطباع، Ed.) ببيروت- لبنان: مكتبة المعارف.
ابن منظور. (2009). لسان العرب. (ت. د. إبراهيم، Ed.) بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.
الأصفهاني،م. ا. (1374هـ). نهاية الدراية في شرح الكفاية. (ت.م. كلاني، Ed.) قم- إيران: انتشارات سيد الشهداء.
الأيجيّ، ع. ب. (2000م). شرح العضد. (ض. و. يحيى، Ed.) بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية.
البجنوردي، ا. ح. (1427هـ). منتهى الأصول. طهران - إيران: الناشر: مؤسسة العروج التابعة لمؤسسة تنظيم ونشر آثار الأمام الخميني.

التميّ الرازيّ، أ.م. (1997م). المحصول في علم أصول الفقه. (د. و. العلواني، Ed.) بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة.

الجرجانيّ، ع. (1992م). دلائل الإعجاز. (ق. و. شاكر، Ed.) مصر: مطبعة المدني المؤسسة السعودية بالقاهرة.

الجزائريّ،م. ج. (1428هـ). منتهى الدراية في توضيح الكفاية. (إ. و. المروج، Ed.) قم - إيران: المطبعة: ظهور.

الخفاجي، ن.م. (2001م). البحث الدلالي في كتاب أصول السرخسي (ت490ه): نواس محمد علي عبد عون الخفاجي،،، 2001م. بغداد: رسالة ماجستير، كلية الآداب في الجامعة المستنصرية.

الخوئيّ، ا. (2005م). مصابيح الأصول. قم - إيران: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي (قدس).

الداية، ف. (2004م). علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق. دمشق- سوريا: دار الفكر.

الراجحي، ع. (1993م). فقه اللغة في الكتب العربية. الإسكندرية - مصر: دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية.

الرازيّ، ف. (1981م). التفسير الكبير (مفاتيح الغيب). بيروت- لبنان: دار الفكر.

الزَبيديّ،م. م. (1965م). تاج العروس. الكويت: وزارة الثقافة والإعلام الكويتية.

السبزواريّ، ع. ع. (1430هـ). كفاية الأصول. قم- إيران: مؤسسة النشر الإسلامي تابعة لجماعة المدرسي.

السيوطيّ، ج. (2011م). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. (ش. و. البجاوي، Ed.) بيروت- لبنان: المكتبة العصرية بصيدا.

الصالح، ص. (2007م). دراسات في فقه اللغة. بيروت- لبنان: دار العلم للملايين.

الصدر،م. (2012م). أصول علم الأصول. (ت.م. الصدر، Ed.) قم المقدسة- إيران، بيروت: دار ومكتبة البصائر.

العبّود، ج.م. (2007م). مصطلحات الدلالة العربية دراسة في ضوء علم اللغة الحديث. بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية.
العراقي، ا. ض. (2011م). نهاية الأفكار. (م. ت. البروجردي، Ed.) قم- إيران: مؤسسة النشر الإسلامي.
العلّامة الحلّيّ، ج. (1425هـ). نهاية الوصول على علم الأصول. (ت. ا. السجاني، Ed.) قم - ايران: المطبعة: مؤسسة الإمام الصادق.
العوّاديّ،م. ك. (2003م). البحث الدلالي عند ابن سينا (دراسة أسلوبية في ضوء اللسانيات). بيروت - لبنان: مؤسسة البلاغ.
الغزاليّ، أ.م. (2020م). المستصفى من علم الأصول. (ت. ع. عمر، Ed.) بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية.
الفراهيدي، ا. ب. (2004م). العين. (ت. د. السامرائي، Ed.) دار ومكتبة الهلال.
الفضليّ، ع. (2007م). دروس في أصول فقه الإمامية. بيروت- لبنان: مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع.
الفيّاض،م. إ. (1430هـ). المباحث الأصولية. قم- إيران: مطبعة ظهور.
المبارك،م. (2005م). فقه اللغة وخصائص العربية. بيروت - لبنان: دار الفكر.
النائينيّ،م. (1404هـ). فوائد الأصول. (م. ع. (ت1365هـ)، Ed.) قم- إيران: مؤسسة النشر الإسلامي.
النائينيّ،م. (2002م). أجود التقريرات. (ت. ب. (ت1413هـ)، Ed.) قم - إيران: مطبعة الغدير.
أنيس، إ. (2004م). دلالة الألفاظ. القاهرة - مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
أنيس، إ. (2004م). من أسرار اللغة. القاهرة - مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
حجازي،م. ف. (1998م). مدخل إلى علم اللغة. القاهرة - مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة.

حمادي، ح.م. (2010م). البحث اللغوي عند السيد الشهيد محمد باقر الصدر (قدس). البصرة: مؤسسة وارث الأنبياء الثقافية بالبصرة.

دي سوسير، ف. (1985م). دروس في الألسنية العامة. (ت. ص. عجينة، Ed.) ليبيا: الدار العربية للكتاب في ليبيا.

دي سوسير، ف. (1988م). علم اللغة العام. (ت. د. المطلبي، Ed.) بغداد - العراق: دار آفاق عربية بالعراق.

عبد الغفار، ا. أ. (1981م). التصور اللغوي عند الأصوليين. الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

فاهم خضير، ق. (2010م). البحث الدلالي في المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي (ت542هـ). بغداد: أطروحة دكتوراه، كلية التربية في الجامعة المستنصرية.

كاظم، ح. ع. (2004م). الدلالة القرآنية عند الشريف المرتضى. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد.

مجاهد، ع. (1985م). الدلالة اللغوية عند العرب. الأردن: دار الضياء بعمان.

مختار عمر، أ. (2006م). علم الدلالة. القاهرة: عالم الكتب.